المحكمة الرقمية بالمغرب واقع وآفاق

دراسة مقارنة

الباحثة معجوط خديجة
باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا
المغرب

ملخص

شهد العالم تطورات متسارعة في مجال استخدام تقنيات جديدة في ما يتعلق بالإعلام والاتصال كان من أهمها التجارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية ،التعليم الالكتروني والتي فجرت ثورة هائلة في نضم الاتصال والمعلوميات لاسيما تفعيلها في مجال العدالة الرقمية. وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على المحكمة الرقمية لقطاع العدالة في إطار الرقمنة كنموذج للتسيير الالكتروني للمرفق العام، ذلك أن قطاع العدالة في المغرب لم يكن في منائ عن اعتماد مشاريع الإصلاح الأساسية، والتي كان على رأسها تحدي عصرنة القطاع من خلال ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وتحسين تقديم الخدمة العمومية من خلال تبني مشروع المحكمة الرقمية والتقاضي الالكتروني. وهو ما سيجعل قطاع العدالة رائدا في هذا المجال من خلال تطبيق تكنولوجيا والمعلوميات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية، بغرض الارتقاء بخدماتها وتبسيط الإجراءات الإدارية، تسهيلا للحصول عليها بصورة الكترونية بأسرع وقت و بأقل التكاليف.

ABSTRACT

The world has witnessed rapid developments in the field of using new technologies in relation to information and communication, the most important of which were e-commerce, e-government, and e-learning, which sparked a huge revolution in the integration of communication and informatics, especially its activation in the field of digital justice.

This study attempts to shed light on the digital court of the justice sector within the framework of digitization as a model for the electronic management of the public utility, as the justice sector in Morocco was not far from adopting basic reform projects, the foremost of which was the challenge of modernizing the sector through the charter for reforming the justice system, and improving Providing public service by adopting the digital court project and electronic litigation. This will make the justice sector a pioneer in this field through the application of information and communication technologies in the administrative and organizational structures, in order to improve its services and simplify administrative procedures in order to facilitate obtaining them electronically in the fastest time and at the lowest costs.

الكلمات المفتاحية: المحكمة الرقمية – المرفق العام الالكتروني– التقاضي الالكتروني– الرقمنة.

مقدمة

العالم برمته يتقدم ويتطور نتيجة ثورة المعلوميات والاتصالات التي فاقت تقنياتها وتحديثاتها كل التصورات. فأينما اتجهنا اليوم ثمة حواسيب ووسائل اتصال أسقطت الحواجز المكانية والزمانية، وجعلت من العالم قرية صغيرة تمثل التقنية فيها النشاط الأوسع وأداة اقتصاد المعرفة والرأس المال الفكري[1]. وقد تولد عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت بشكل كبير في تغيير نمط الحياة البشرية في عدة نواحي منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا للتطورات السريعة والمتلاحقة التي أدت إلى انتشار استخدام شبكة الانترنيت، والانتقال من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، نشأ ما يعرف بالمحكمة الرقمية أو المحكمة الالكترونية، التي الذي بدأت تظهر في الأنظمة القضائية المعاصرة سواء العربية منها أو الغربية، وتمتاز بالسرعة في الانجاز، واختصار الوقت، والدقة في التخزين والتسجيل، والتي تعتبر جميعها من ايجابيات المحكمة الرقمية[2].

ويعد المغرب سباقا في مجال الإصلاح من أجل تفعيل تقنية المعلوميات والاتصالات في المجال القانوني والقضائي، مواكبا في ذلك للخطب الملكية السامية منذ سنة 2002، معتبرا في ذلك أن: "القضاء هو الحصن المنيع لدولة الحق"، إلى حين صدور ميثاق إصلاح منظومة العدالة سنة 2013 الذي تناول ستة أهداف رئيسة، حيث يعد الهدف السادس هدفا جوهريا تناول "الإدارة القضائية وتعزيز حكاماتها"، وذلك من خلال التنصيص على مخطط لإرساء آليات وعصرنة أساليب الإدارة القضائية ومعالجة الجوانب الهيكلية والتنظيمية وتقوية البنية التحتية وتأهيل الموارد البشرية والرفع من مستواها، وانفتاحها على المواطن من أجل الارتقاء بمستوى المحاكم[3] .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج نموذجا حديثا ذا خصوصية واضحة وأهمية بالغة، إذ يعد مصطلح المحكمة الرقمية مفهوما حديثا في إطار التنزيل الفعلي لهذا النمط من التجربة بالوسائل الالكترونية في بدايته الأولى. وستسهم في التفاتة المشرع المغربي لأهميتها ولاسيما أن المغرب يخطو خطوات جادة في مجال تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات الرقمية على مستوى المحاكم، وفي انسجامه مع الأهداف الإستراتيجية للمغرب الرقمي. واعتبارا لما يقدمه استعمال التكنولوجيات الحديثة من قيمة مضافة لأداء المرفق القضائي سواء على مستوى الفعالية، والنجاعة، والشفافية، وتحسين جودة الخدمات القضائية.

إشكالية الدراسة

نتيجة للتحولات التكنولوجية التي عرفها العالم، والتي نتج عنها مجموعة من النتائج كان من أبرزها ظهور "العدالة الإلكترونية" أو ما يسمى "المحكمة الرقمية"، بحيث أنه لم يكن مجال العدالة منعزلا أبدا عن التطورات التكنولوجية،

إذ أتاحت هذه الأخيرة للمؤسسات القضائية والقانونية الاستفادة من هذه الطفرة، عبر تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون. وفي هذا الإطار تم تسطير مشروع المحكمة الرقمية، الذي سيمكن المتقاضين والمحامين من القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بتبادل الوثائق إلكترونيا، دون الحاجة للتنقل إلى المحاكم، وذلك بعد إحداث منصات إلكترونية مخصصة لهذه الغاية.

وانطلاقا من ذلك، يمكن طرح الإشكالية الجوهرية التالية: **إلى أي حد ساهمت الرقمنة في إرساء قواعد الحكامة القضائية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة من طرف مرفق العدالة على مستوى العربي والدولي؟**

منهج الدراسة

سيتم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الإحاطة بالمفاهيم التي بنيت عليها المحكمة الرقمية، وكذا من خلال خصائصها ومقوماتها، وذلك بالتطرق لمختلف الخدمات التي تقدمها على المستوى الإداري والقضائي، مع إبراز التطبيقات الدولية المقارنة في هذا المجال.

خطة البحث

تقوم هذه الدراسة على محورين: يتعلق المحور الأول بالإطار المفاهيمي للمحكمة الرقمية مع إبراز مقوماتها وخصائصها، فيما يتعلق المحور الثاني بنماذج لتطبيقات المحكمة الرقمية على المستويين العربي والدولي.

المحور الأول: ماهية المحكمة الرقمية خصائصها ومقوماتها

سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى تحديد مفهوم المحكمة الرقمية ونميزها عن باقي المصطلحات المشابهة لها مع تحديد خصائصها ومقوماتها.

أولا: مفهوم المحكمة الرقمية وخصائصها

تشكل المحكمة الالكترونية نمطا غير مألوف في تسيير المعاملات القضائية وإجراءات التقاضي، بحيث يتم الانتقال من الإجراءات الورقية إلى الإجراءات الالكترونية[4]. وعليه سيتم تحديد ماهية المحكمة الرقمية وخصائصها.

تعريف مصطلح المحكمة الرقمية وما يشابهها

اختلفت مفاهيم المحكمة الرقمية بين كل من القانون الخاص والعام، فمن منظور القانون الخاص، فقد عرفها بكونها محاكم نوعية تختص بالجرائم الرقمية، والتي لها علاقة مباشرة بالحاسب الآلي (الكومبيوتر) وشبكة الانترنيت. ومن أمثلة هذه الجرائم:

- جرائم الكترونية ضد الأفراد: هي التي يتم الوصول فيها إلى الهوية الالكترونية للإفراد بطرق غير مشروعة.
- جرائم الكترونية ضد الحكومات: هي التي تهاجم المواقع الرسمية للحكومات وأنظمة شبكاتها وتركز على تدمير البنى التحتية لهذه المواقع أو الأنظمة الشبكية بشكل كامل.
- الإرهاب الالكتروني: هي اختراقات للأنظمة الأمنية الحيوية على مواقع الانترنيت.
- جرائم الابتزاز الالكتروني: هي أن يتعرض نظام حاسوبي أو موقع الكتروني ما لهجمات حرمان من خدمات معينة، حيث يشن هذه الهجمات ويكررها قراصنة محترفون، بهدف تحصيل مقابل مادي لوقف هذه الهجمات.
- جرائم التشهير: تهدف إلى تشويه سمعة الأفراد.

أما بالنسبة للقانون العام، فقد عرف المحكمة الرقمية بكونها محاكم تفض منازعاتها في إطار جلسات يباشر خلالها القضاة النظر في الدعوى والفصل فيها بواسطة مجموعة من التقنيات المعلوماتية، ووفق تشريعات تخول لهم ذلك[5].

أما ما يميز مفهوم المحكمة الرقمية عن باقي المصطلحات الأخرى، فنجد أن فكرة المحكمة الالكترونية تمثل انتقال المعاملات والخدمات من شكلها التقليدي الورقي إلى الصيغة الالكترونية. وعليه تم تعريفها من ناحيتين شكلية وموضوعية.

فمن الناحية الشكلية، تم تعريفها بأنها موقع يتم فيه الفصل في المسائل القانونية، بحضور قضاة مؤهلين، يتمتعون ببنية تحتية تقنية متطورة تسمح لأصحاب العلاقة بتشغيل بعض الجوانب الإدارية والإجرائية لوظائف المحكمة بشكل أفضل، مثل تقديم الأدلة، أو إيداع السجلات والإيداع الإلكتروني في المحكمة وتلقي الشهادة عن بعد[6].

أما من الناحية الموضوعية، فتم تعريفها بأنها موقع تقني الكتروني خاص بالمحكمة موجود على شبكة الانترنت، يساعد في الاتصال بين المحكمة والمتقاضين عن طريق البوابة الالكترونية الخاصة بهذا الموقع، ليتم إرسال واستقبال كل ما يتعلق بملف الدعوى من وثائق ومستندات بشكل الكتروني، فتكون الدعائم الالكترونية هي الأساس في التعامل[7].

1- خصائص ومميزات المحكمة الرقمية

انطلاقا من تعاريف المحكمة الرقمية، يتبن أنها تتسم بمجموعة من الخصائص الأساسية:

- ✓ محكمة بلا أوراق، حيث أنها إدارة تعتمد على الحاسب الآلي بشكل أساسي ولا تعتمد على الأوراق إلا بشكل ثانوي.
- ✓ محكمة بلا مكان، بحيث أنها تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كالانترنيت. فالمسؤول الإداري يستطيع أن يتخذ القرار من أي مكان في العالم وليس مرهونا بالمقر المادي للمرفق العام.
- ✓ محكمة بلا زمان، بحيث الإدارة الالكترونية لا تلزم بأوقات العمل الرسمي، فهي تعمل 365 يوما في السنة و7 أيام في الأسبوع و24 ساعة في اليوم.
- ✓ محكمة بلا تنظيمات جامدة، فبفضل الإدارة الالكترونية صار بإمكاننا الحديث عن تنظيمات ذكية تتسم بالمرونة، وقابلة لأن تواكب جميع التغيرات الطارئة.

كما إن استخدام نظام المحكمة الرقمية، يحقق مجموعة من المزايا التي تتوافر بسبب استخدام الوثائق والمستندات الكترونيا، ومن أهمها:

- ✓ استبدال النظام الورقي بالنظام الالكتروني، من خلال إحلال الدعائم الالكترونية محل الدعائم الورقية.
- ✓ استقبال وإرسال الوثائق والمستندات بطرق الكترونية.
- ✓ رفع مستوى الخدمة المقدمة للمتقاضين.
- ✓ المحافظة على سرية وامن المعلومات، فعملية الحوسبة في إجراءات التقاضي تجعلها أكثر أمانا ومصداقية، وتسهل اكتشاف أي تحرير أو تغيير في سجلات الدعاوى ومستنداتها[8].

✓ بساطة وسرعة إجراءات التقاضي، كون تطبيق هذه الإجراءات من خلال شبكة الانترنت يلغي الحاجة للانتقال إلى المحكمة لحضور الجلسات أو الاطلاع على مجريات المحاكمات، أو تحمل عناء ومشقة السفر والتنقل من مكان للآخر. ولهذا كله ايجابيات في منع اختلاق الأعذار والمماطلة وتقليل التوترات والانفعالات بين الخصوم في حال حضورهم شخصيا، خصوصا في القضايا التي تخص الأسرة[9].

ثانيا: مقومات المحكمة الرقمية

إن التقاضي من خلال هذا النوع من المحاكم يعتبر تنظيما تقنيا معلوماتيا، يتيح للأشخاص تسجيل الدعوى وتقديم الأدلة والبيانات وحضور جلسات المحاكمة، بالإضافة إلى أنه يحقق السرعة والشفافية في الحصول على المعلومات. لكنه يستلزم مقومات ومتطلبات خاصة حتى يتسنى تطبيقه، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المحور.

✓ **المتطلبات الفنية**

إن تطبيق المحكمة الالكترونية وتفعيل دورها يتطلب تجهيز بنية تحتية مناسبة وشاملة لابد من توفرها حتى تقوم بالغرض الذي أنشأت من أجله، نجملها فيها يلي:

- جهاز الحاسوب والذي يشكل طفرة في حقل التعامل بين الأفراد، وهو يعتبر أول وأهم خطوة كونه لايمكن تسجيل الدعوى أو السير بها دون توافره. وهو جهاز الكتروني يتعامل مع المعطيات والبيانات بتحليلها وبرمجتها وإظهارها وحفظها وإرسالها وتسلمها بواسطة برامج وأنظمة معلومات الكترونية [10].
- إنشاء شبكة داخلية خاصة بالمؤسسات تعرف باسم "الأنترانت" تربط أقسام وقاعات المحكمة ببعضها البعض، بحيث لا يمكن لغير العاملين في هذه المؤسسة الدخول إلى هذه الشبكة أو تداول المعلومات فيها. وهذه الشبكة ترتبط بكاميرا تصوير موجودة في قاعة المحاكمة ومربوطة بشاشة عرض، بحيث يستطيع كل الموجودين في هذه القاعة الاطلاع على مجريات المحاكمة، بحيث تتم إدارتها من خلال حاسوب القاضي، ويمكن عند الضرورة ربطها بشاشة عرض خارجية[11].
- قواعد بيانات أو ما يسمى بالسجل الالكتروني، هي عبارة عن نظام أرشفة لعمل المحاكم يتكون من مجموعة ملفات مرتبطة ببعضها البعض، تشمل أسماء المحاكم والقضاة والموظفين وأرقام الدعوى ومكان وتاريخ قيدها، بالإضافة إلى اللوائح والمستندات المرسلة من المحامين والمحاضر الخاصة بالدعوى[12]. .
- موقع خاص بالمحكمة على شبكة الانترنت، يتم خلاله تنفيذ عدة خدمات للمرتفقين، مثل الاطلاع على الدعوى أو تسجيلها والحصول على المعلومات الخاصة بها والاستعلام عنها، وتسليم اللوائح والمذكرات والمرافعات دون الحضور الشخصي. بالإضافة إلى دفع الرسوم بشكل الكتروني من خلال بطاقات الائتمان أو أي وسائط الكترونية متاحة يمكن الاستفادة منها[13].

- **المتطلبات البشرية والمادية**

يقصد بها الموارد البشرية التي تشمل الموظفين المختصين تقنيا بالتعامل مع الأجهزة الالكترونية والبرامج الخاصة بها، ويمكن تسميتهم فئة الدعم التقني، نسبة إلى ما يقدمونه من دعم للنظام الالكتروني الذي تقوم عليه المحكمة، ودعم للعاملين في إطار القضاء والمتعاملين معه. حيث إنهم يتابعون سير العمل القضائي الالكتروني منذ بداية تسجيل الدعوى يعالجون الأخطاء والعثرات التي قد تواجه الدعوى خلال سيرها ويحمون النظام من أي اختراقات أو انتهاكات قد يتعرض لها [14].

أما بالنسبة للمتطلبات المالية، فهي ما يلزم تخصيصه من أموال للتطوير التقني والتكنولوجي، ولزيادة المرافق الخاصة بهذا النظام .بالإضافة إلى مستلزمات التدريب التقني للقضاة والموظفين والمحامين، وما يتطلبه ذلك من نفقات ومصاريف، تستدعي وجود موازنة خاصة تحددها الدولة من خلال الجهات المختصة والمسؤولة حتى يتسنى لها تفعيل هذا النوع من المحاكم وتطبيقه[15].

- **المتطلبات التقنية والقانونية**

إن الحماية التقنية للتكنولوجية تتمثل باتخاذ إجراءات وتدابير احترازية عن طريق الوسائل الالكترونية، لحماية الأنظمة من أي تعطيل قد يمس بيانات ومعلومات المحكمة الالكترونية، وتحديد مرتكبي هذا التعدي[16]. فالحماية التقنية للتقاضي الالكتروني تمثل مجموعة من الضمانات التي يتم الرجوع إليها في حال طالت آلية عمل المحكمة الالكترونية أي اختراقات[17].

ومن أهم مظاهر هذا النوع من الحماية[18]:

- **تشفير** المعلومات والبيانات المتداولة عبر الشبكة، بحيث يتم تحويل الكلمات المكتوبة إلى أرقام أو صور فنية لا يمكن لقارئها معرفة مضمونها أو المقصود بها عن طريق فك الشفرة، ليصبح للمستقبل القدرة على استعادة محتوى الرسالة بشكلها الأصلي المكتوب عن طريق الحل، والذي هو عملية عكسية للتشفير.
- تامين خصوصية المعلومات والبيانات المتداولة، بحيث لا تستخدم في غير الغرض المرخص له من صاحبها، وهنا يجب أن يكون لدى المحكمة الالكترونية وثيقة خاصة بهذا الشأن تحدد ما يجب إتباعه للحصول على خصوصية عالية المستوى للوثيقة المطلوبة.
- **تأمين** سرية المعلومات والبيانات المتداولة، عن طريق تحقيق الحماية لمحتواها ضد أي محاولة للتعديل أو للشطب أو للتغيير عند تبادلها، مع ضمان التحقق من شخصية مرسلها ومستقبلها، وبمعنى عدم إمكانية الحصول على أي معلومات وبيانات تخص الدعوى إلا من قبل أطرافها والأشخاص المصرح لهم فقط من قضاة ومحامين وموظفين، بحيث يتم في بادئ الأمر تزويدهم بكلمة مرور خاصة بهم واسم مستخدم ليتمكنوا من الاطلاع على تفاصيل الدعوى، وهذا يشكل ضمانة لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الدخول إلى نظام المعلومات واختراقه والاطلاع على ملف الدعوى.

أما فيما يتعلق بالحماية القانونية، فتتمثل بتجريم أي صورة من صور التعدي على البيانات أو المعلومات أو أموال المحكمة الالكترونية، مثل التزوير المعلوماتي الذي يقصد به تغيير حقيقة الوثائق والمستندات الالكترونية التابعة للمحكمة الالكترونية بنية استخدامها، أو الدخول إلى النظام المعلوماتي للمحكمة من قبل أشخاص غير مرخص لهم ومحاولتهم الحصول على أي معلومات، أو تدمير أو إتلاف المعلومات بشكل يمنع الاستفادة منها، أو التلاعب في البيانات الشبكة الخاصة بالمحكمة الالكترونية.

ولتحقيق هذه الحماية القانونية وفر المشرع مجموعة من القوانين منها:

- **قانون رقم 05-53** [19]المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات الالكترونية هذا القانون الذي حدد النظام المطبق على المعطيات القانونية التي يتم تبادلها بطريقة الكترونية، وعلى المعادلة بين الوثائق المحررة على الورق، وتلك المعدة على دعامة الكترونية وعلى التوقيع الالكتروني. ويحدد النظام القانوني المطبق على التوقيع الالكتروني المؤمن والمشفر وكيفية المصادقة الالكترونية .
- **قانون رقم 03-07** [20]المتعلق بالجرائم الواقعة على النظم المعالجة الآلية للمعطيات، إذ عمد المشرع في هذا القانون إلى مواجهة الأفعال الجرمية المنصبة على المعلوميات، وهي جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات أوفي جزء منه مع النص على ظرف مشدد، إذا نتج عن الدخول أو البقاء حذف أو تغيير أو اضطراب في سيره، وجريمة عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات والإخلال به، وجريمة إدخال معطيات في نظام المعالجة الآلية للمعطيات أو إتلافها أو حذفها أو تغيير المعطيات أو طريقة معالجتها أو طريقة إرسالها وجريمة التزوير أو التزييف المعلوماتي.
- **قانون 09-08** [21]المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي عهد إلى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مسؤولية السهر عليها.
- **تجريم** الولوج دون وجه حق لأنظمة المعالجة الالكترونية للمعطيات، من خلال **الفصول 3-607 إلى 11 – 607 من القانون الجنائي**[22].

المحور الثاني: تطبيقات المحكمة الرقمية على المستوى الوطني والدولي

- سنتناول من خلال هذا المحور خدمات وبرامج إرساء دعائم المحكمة الرقمية على كل من الصعيدين العربي والدولي مع تبيان دورها في الرفع من جودة أداء المحاكم.

أولا: على المستوى العربي (نموذج المغرب والإمارات)

1- خدمات وبرامج المحكمة الرقمية بالمغرب

باشرت المملكة المغربية عملية الحوسبة في محاكمها في التسعينات، حيث أعدت خطة بهدف تحديث تطبيقاتها في هذا المجال، وتدريب القانونيين، وتطوير البنية التحتية للمحاكم، وتفعيل التوقيع الالكتروني، وتنظيم وإدارة السجلات وغيرها من التطبيقات الالكترونية وتفعيل التوقيع الالكتروني وتنظيم وإدارة السجلات وغيرها من التطبيقات الالكترونية[23].

انطلاقا من ذلك، قامت وزارة العدل المغربية بإنشاء موقع الكتروني يتألف من ثلاث بوابات، الأولى تهم (موقع وزارة العدل المغربية) الخاصة بالتقاضي الالكتروني، حيث يمكن الدخول إليه من التعرف على التنظيم القضائي المغربي من خلال معاينة المحاكم المغربية، وتقصي معلوماتها والحصول على خدماتها. أما البوابة الثانية الذي هو (موقع عدالة) فيشمل النصوص القانونية والاتفاقيات والاجتهادات القضائية البوابة الثالثة (موقع شكاية)، الذي يمكن المواطن من تقديم شكواه باللغة العربية أو الفرنسية، بحيث يسجل معلوماته الشخصية ومعلومات الشكوى التي يرغب بتقديمها ليحصل فيما بعد، وعن طريق بريده الالكتروني، على رسالة تضم رقم الشكوى ورقم سري خاص بها ليتمكن المشتكي من تتبعها في مركز الشكاوى وتحليلها[24].

- **بوابة الخدمات الالكترونية** للمحاكم **www.mahakim.ma**[25]

تعرض وصلة من الخدمات الإدارية والقضائية الإلكترونية المقدمة من طرف وزارة العدل عبر الموقع Mahakim.ma والتطبيق Mahakim mobile. وتشمل هذه الخدمات:

- ✓ تتبع الملفات والاطلاع على مآلها بالمحاكم التي تمت مكننة إجراءاتها؛
- ✓ تحميل نماذج جاهزة كالمطبوعات القضائية والإدارية ومختلف الطلبات؛
- ✓ البحث والاطلاع على الإعلانات القضائية والإدارية والقانونية لمختلف المحاكم؛
- ✓ الولوج للخريطة القضائية للمملكة لتحديد الموقع الجغرافي للمحكمة؛
- ✓ طلب مستخرج السجل التجاري والعدلي .

- **برنامج تدبير القضايا ساج المدنية والزجرية**

يعد برنامج تدبير القضايا "ساج[26] Système automatisé des juridictions "، أهم مشروع معلوماتي لوزارة العدل حيث تقدمه كبرنامج مندمج يرجع تاريخ تطوير نسخته الأولى إلى سنة 2006.

تم تطوير البرنامج في إطار التعاون بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي في إطار مشروعMEDA 2، الذي كان يهدف إلى تحسين وظائف النظام القضائي المغربي، وذلك بدعم مشاريع تحديث محاكم المملكة وتقوية القدرات التنظيمية والهيكلية للوزارة.

ويتكون نظام تدبير القضايS@J، من ثلاث مكونات أساسية، وهي:

- تدبير القضايا المدنية؛
- تدبير القضايا الزجرية؛
- تدبير صناديق المحاكم[27].

ويعد نظام s@j حسب الوثائق التي تعرفه[28] برنامجا متكاملا، وهو اللبنة الأساسية نحو اللاتجسيد المادي للمساطر Dématérialisation des procédures judiciaires

وتشمل العمليات الوظيفية لهذا النظام المعلوماتي جميع الإجراءات والمساطر التي يمر منها الملف القضائي من تسجيله وأداء الرسوم القضائية في الحالات التي لم يشملها الإعفاء إلى آخر مرحلة وهو التنفيذ.

2- آليات تطبيق المحكمة الرقمية بدولة الإمارات

عملت وزارة العدل الإماراتية على مشروع تحول المحاكم الالكترونية منذ عام 2006 الذي يشمل تسجيل وأرشفة القضايا والمكتبة الالكترونية التي تضم جميع القوانين والاتفاقيات والتشريعات الإماراتية باللغتين العربية والانجليزية. كما أطلقت مشروع العدالة الالكترونية في عام 2011، الذي يوفر خدمة رفع القضايا الكترونيا، وخدمة الدفع الالكتروني من خلال الربط الالكتروني بين وزارتي العدل والمالية، بالإضافة إلى تقديم المحامين لطلباتهم لرفع الدعاوي بكافة درجات التقاضي، مع توفير معلومات عن الرسوم أو المستندات المطلوبة للخدمة، مما سيوفر للمحامي تفاصيل عن قضاياه، وجدول بمواعيد جلساتها، وكذلك أخبار وفعاليات عن المحاكم، ووثائق كاتب العدل، وأرشفة القرارات والأحكام، وخدمات أخرى. كما يتم نقل ملفات الدعاوي بين محاكم الإمارات بشكل الكتروني مع توفير شبكة الكترونية للعمل بين كافة أقسام ودوائر وزارة العدل[29].

ونضيف هنا دور القطاع الحكومي الإماراتي في تعزيز وتحفيز عملية التحول القضائي الكتروني، وبالأخص مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي الموجود في دبي، الذي قدم ابتكارا في الخدمات وتقديم الجديد فيها، وابتكارا في العمليات التنظيمية والإدارية لتطوير عمل المؤسسات، وابتكارا وتطوير في السياسات والأنظمة لمواجهة التحديات بالحلول، وابتكارا في العلوم والتكنولوجيا المجتمعية، وكان من أهم هذه الابتكارات برنامج التقاضي الذكي الذي يهدف لاستخدام الأساليب الذكية العصرية لتوفير الجهد والوقت والمال على المتقاضين. كما يشكل هذا المشروع

مثالا واقعيا لتطبيق المحكمة الالكترونية، لكونه يتيح فرصة إجراء محاكمة الكترونية بالصوت والصورة، ويجمع كل أطراف الدعوى المتواجدين في أماكن مختلفة في ذات الوقت، ليوفر ميزة سماع الشهود والخبراء والمعنيين في الدعوى[30].

كما قامت النيابة العامة في إمارة دبي بإطلاق نظام الكتروني من خلال الموقع الالكتروني الخاص بها، يختص بإجراءات التقاضي وشكوى المتقاضين، بحيث يستطيع المستخدمون الحصول على المعلومات وتقديم الطلبات ومتابعتها، ومعرفة التشريعات والقوانين النافذة، وأحكام محكمتي الاستئناف والتمييز الإماراتيين[31]. وعلى الموقع الالكتروني لمحاكم دبي، تتبين الخدمات التي تقدمها عبر القاضي الالكتروني المتمثلة بالتراسل والتواصل الالكتروني للقاضي من خلال استخدامه لبرامج البريد الالكتروني والهواتف الذكية ومن خلال المكاتب الالكترونية. بالإضافة إلى المعلومات التفصيلية حول إجراءات التقاضي والجلسات المعقودة الكترونيا، وتسجيل القضايا والأحكام الكترونية، وتسهيل الحصول على القرارات والأحكام الصادرة مسبقا، والأرشفة الالكترونية، وتوفير خدمات المحامين والخبراء وأطراف الدعوى الكترونيا، وتوفير أدوات قياس الكترونية مثل مؤشرات الأداء والإحصاءات، للمساهمة في قياس أداء القضاة والإجراءات القضائية.

وباستعراضنا لبوابة محاكم دبي الالكترونية التي تعتبر أحدث نموذج للمحاكم الرقمية بالإمارات، يتضح لنا من خلال إجراءات التقاضي الالكترونية بكونها تتميز بما يلي:[32]

أولا: يوجد بهذه البوابة نشرات تعريفية تسهل استخدامها والتعامل معها من قبل المتقاضين.

ثانيا: تعمل هذه البوابة بلغتين مختلفتين، هما العربية والانجليزية، وهذا يعني تعدد نوعيات المستخدمين، وبالتالي جذب الفئات المستثمرة عربيا وأجنبيا، ودعم الاقتصاد الوطني الإماراتي.

ثالثا: طلبات الحصول على الخدمات موجودة على هذه البوابة، وفي حالة تعبئتها ترسل للمحكمة المختصة، لكن يشترط مراجعتها خلال أسبوع من تقديمها وإلا فمصيرها الإلغاء.

كما تتميز البوابة بتقديم خدمة وميزة تسجيل الطلبات الكترونيا، حيث تمنح المتعاملين الخارجيين فرصة تقديم طلب القضية حسب النماذج المرفقة، مع إرفاق المستندات المطلوبة ودمج الرسوم الكترونيا، وتوفر لهم خدمة الاستعلام عن القضايا والطلبات والاطلاع على القرارات الموقعة الكترونيا من القاضي المختص، مع تلقي إشعارات الكترونية بذلك.

أما المدقق الداخلي، أو الكاتب المختص، فيتلقى إشعارات الكترونية على جهازه المحمول بورود طلب جديد لتتم مراجعته والاطلاع على مرفقاته مع صلاحية طلب أي تعديلات أو معلومات أو مرفقات، أو تعديل في الرسوم المدفوعة، ومن بعد ذلك يرسل هذا الطلب إلى القاضي المختص لاتخاذ القرار فيه، فالقاضي المختص عندما يتلقى إشعارا الكترونيا على جهازه المحمول بورد طلب جديد يقوم بمراجعته وتدقيقه والاستعلام عنه وعن القضية المتعلقة بها إن وجدت، واتخاذ القرار المتعلق به والتوقيع عليه الكترونيا، ثم إرساله إلى الكاتب المختص لمتابعة الإجراءات اللازمة.

ثانيا: على المستوى الدولي (نموذج فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)

من خلال دراستنا وجدنا أن دولا غربية كثيرة قامت بتطبيق أنظمة قضائية الكترونية مختلفة، تختلف من دولة إلى أخرى، مع تباين في الأسلوب والهدف.

1- تطبيق المحكمة الرقمية في فرنسا

بناء على اتفاق مبرم بين المجلس الوطني لنقابة المحامين ووزارة العدل الفرنسيتين بخصوص الاتصالات الالكترونية بين المحامين والمحاكم. وعليه تم تجهيز هذه المحاكم بأجهزة رقمية ترقم من خلالها الملفات وتنقل المستندات للمحامي دون انتقاله إلى المحكمة عن طريق شبكة اتصال خاصة، بحيث يستطيع أن يطلع على الملف ويستعلم عن مواعيد الجلسات، ويرسل ويستقبل أي رسائل الكترونية تتعلق بهذا الملف، كما جهزت أيضا هذه المحاكم بكاميرات تنقل جلسات المحاكمات صوتا وصورة لكل من يمكنه الاطلاع عليها[33].

كما تجهز مرفق العدالة بكاميرات لنقل جلسات المحاكمة بالصوت والصورة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة على نطاق واسع، وذلك وفقا للمادة 221 /21 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدلة بالقانون رقم 1436 لسنة 2009، الذي أقر عند استدعاء أطراف القضية أو التحقيق لذلك أو لقيام حالة الضرورة استخدام تقنية المحادثة المرئية المسموعة للإستماع للشخص واستجوابه ومواجهته بأشخاص آخرين باستعمال تلك التقنية، وتكون كل تلك الإجراءات في محضر سمعي مرئي. وجاء التعديل الأخير المعدل بالقانون رقم 1636 لسنة 2016، مخولا استعمالها لوكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق سواء في التحقيق مع الشهود أو المرافعة أو المواجهة أو سماع الخبراء، أو بينها وبين الدول الأعضاء التابعة للاتحاد الأوروبي في التحقيقات الأوروبية المشتركة في إطار المساعدة القضائية في المسائل الجزائية المتبادلة بينهم، وهذا التزاما بالاتفاقية الأوروبية الجديدة للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية المقررة من طرف مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 30 نونبر 2000[34] .

2- تطبيق المحكمة الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في صناعة أنظمة التشغيل والبرمجيات، مما اكسبها الريادة في مجال القضاء الالكتروني خصوصا، وذلك نتيجة وجود دعم متميز من الجهات الحكومية والمراكز القانونية وكليات القانون والمحامين، لتعزيز وتفعيل نظام التقاضي الالكتروني. وتبعا لذلك، تم ظهور أول التطبيقات لنظام المحكمة الالكترونية في عام1996، بهدف تسوية النزاعات الناشئة عن التجارة الالكترونية من خلال التحكيم الالكتروني، تحت إشراف مركز القانون وأمن المعلومات الأمريكي، وبدعم جهات مختلفة مثل المركز الوطني للبحوث المعلوماتية ومعهد قانون القضاء وجمعية المحكمين الأمريكيين.

وقد أدى دخول المبادلات المالية والتجارية لسوق الأعمال عبر شبكة الانترنت إلى إحداث سنة 1998 مركز شكوى خاصة بجرائم الانترنيت، يعنى بتعقب تلك الجرائم وتطوير آليات تحقيق خاصة بها. وقد كان أول مكتب تابع لهذا المركز في ولاية فرجينيا، وسمي بمركز شكوى الاحتيال على الانترنت، يسمح لأي شخص من أي مكان في العالم تقديم شكوى من خلال موقع المركز الذي يطلب المعطيات الشخصية للمشتكي، وما يقابلها في الجهة المشتكى عليه، مع ذكر تفاصيل تتعلق بالحادثة أو الجريمة ووقت ومكان وقوعها وأي معلومات إضافية قد تدعم هذه الشكوى[35]. كما أن التقاضي الالكتروني بشكل خاص ظهر في بدايته في ولاية كاليفورنيا. وفي سنة 2003 تم تبني قانون يحدد آلية دفع الرسوم بشكل الكتروني، ويفتح المجال للمحاكم بتسجيل الدعوى والرد عليها بشكل الكتروني أيضا، وبعد ذلك عممت هذه التجربة على باقي الولايات الأمريكية، وأدخلت الوسائل التكنولوجية إلى قاعات المحاكمات لاستخدامها في الإجراءات القضائية[36]. وقد احدثت أنظمة تكنولوجية تهدف إلى التحول نحو نظام الكتروني لعمل هذه المحاكم، منها على سبيل الذكر: "نظام إدارة الدعوى، مشروع ملفات الدعوى الالكترونية"،"نظام الباسر".

فمشروع TheCase Management/Electronic Case Files/Ecr (CM) الذي يهدف إلى تبديل النظم التي تعمل عليها إدارة الدعوى عن طريق زيادة فعالية النظم التكنولوجية الحديثة، وذلك للعمل على مشاركة المحاكم في الشبكات الالكترونية بجمع المستندات وحفظها الكترونيا في وثيقة واحدة. ويعتبر هذا النظام لحفظ الملفات الكترونيا وإيداعها على موقع المحكمة إلكترونيا.

أما نظام "الباسر" وهو مختصر لعبارة "المدخل العام للسجل الالكتروني للمحكمة "، وهو عبارة عن قاعدة بيانات الكترونية تسمح للمستخدمين المسجلين فقط بالبحث عن المعلومات للدعاوى المسجلة وجدول أعمال المحاكم، بحيث يمكن ان تكون مصدرا مهما لإدارة الدعوى وتعقيبها من طرف المحامين المسجلين والمواطنين على حد سواء، شريطة أن يكونوا مستخدمين مسجلين لأجل الدخول لقاعدة البيانات الباسر، والدخول لتلك القاعدة والاطلاع على المعلومات ليس مجانيا، بل هناك أجرة لاستخدامها مؤدى عنها[37].

خـاتمــة

من خلال دراستنا لموضوع المحكمة الرقمية بالمغرب واقع وآفاق، دراسة مقارنة، وانعكاسات الوسائط الالكترونية على الوظيفة القضائية للدولة ومتطلباتها، تعتبر حل معلوماتي وإداري يهدف إلى إنجاز المعاملات القضائية إلكترونيا، وذلك بالاستخدام الأمثل لعناصر التكنولوجيا، ونظم شبكة الاتصال، والربط الالكتروني بالانترنت بغية الارتقاء بكفاءة العمل في مرفق العدالة، ورفع مستوى جودة الأداء واختصار الجهد والوقت والمال. ومن خلال إبراز التجربة المغربية وبعض التجارب العربية والغربية، يمكن عرض النتائج والمقترحات التالية:

– لابد من بذل المزيد من الجهود لإدخال تطبيقات التقاضي الالكتروني وتعميمه على القضاء العربي بصفة عامة والمغربي بصفة خاصة، وفي هذا الإطار نأمل أن تقوم وزارة العدل المغربية ببناء قاعدة إلكترونية قضائية، وتبنى تقنية التقاضي الالكتروني وحصر مجاله في تخصصات معينة وإصدار قوانين لتنظيم المعاملات الالكترونية.

– إن تطبيق التقاضي الالكتروني يتطلب التخطيط الاستراتيجي وتوافر الإمكانات والدعم المطلوب من الجهات المختلفة، والتنسيق بين الجهات القضائية، وبين الجهات الحكومية المختلفة، ومع العاملين في الحقل القضائي، ووضع الجهود المتفرقة ضمن إطار عمل واحد لتحقيق التكامل المعلوماتي وتجسيد التقاضي الالكتروني.

– إن من أهم إستراتيجيات نجاح التقاضي الالكتروني، تغيير نمط الفكر الإداري في مجال العمل القضائي، بحيث ينتقل من الشكليات والبيروقراطية إلى الشفافية والإبداع.

– لابد من خلق الوعي في المجتمع المغربي بخصائص التقاضي الالكتروني وقدرته على إدارة مرفق القضاء وبكفاءة عالية.

وفي الأخير، ونحن بصدد دراسة المحكمة الرقمية كأبرز نموذج لتأثير التكنولوجيا على العمل القضائي للدولة، نثير بعض التساؤلات التي قد تبرز مدى خطورة هذا التأثير: هل التقاضي الالكتروني يلغي روح القانون؟ وهل به مساس بضمانات المحاكمة العادلة؟ وتعطيل لأهم مبادئها ألا وهو العلنية؟

الهوامش:

[1] – المحامي يونس عرب، العالم الالكتروني والمحتوى، الوسائل والميزات والسلبيات، مقال منشور على موقع اليسر، يمكن الوصول إليه من خلال الرابط التالي: www.alyasser.net اطلع عليه بتاريخ 2023/05/26 على الساعة 19:00

[2] – نادية جمال أبو طالب، المحاكم الالكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، الطبعة الأولى سنة 2018 .

[3]– زكرياء العظمي، طالب باحث في العلوم القانونية، مقال تحت عنوان: المحكمة الرقمية الرهانات والتحديات في التشريع المغربي، منشور على الموقع التالي:

https://www.droitetentreprise.com/21039/ اطلع عليه بتاريخ 2023/05/26 على الساعة 18:30

[4] – صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 العدد الأول – 2012.

[5] – د عبد الواقي ايكدض، المحكمة الرقمية والنظم المعلوماتية لوزارة العدل، مقال منشور على الموقع:

https://www.droitarabic.com/2019/07/pdf_99.html 18: 00 اطلع عليه بتاريخ 01/06/2023على الساعة

6 – القاضي الدكتور جمال عبد الله، محاضرة في موضوع المحكمة الالكترونية، المؤتمر الدولي الثالث حول التحول الرقمي والمعرفة القانونية، للمزيد من المعلومات، الاطلاع على الرابط التالي:

https://ae.linkedin.com/pulse/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-jamal-abdallah#:~:text=%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86%20%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A8%D8%B9%D8%AF.

[7] – إبراهيم خالد ممدوح، التقاضي الالكتروني الدعوى الالكترونية وإجراءاتها امام المحاكم، ص 31، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، سنة 2007

[8] – عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية –دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2017، ص 55، منشورة على شبكة الانترنيت، يمكن الوصول إليها من خلال الموقع الالكتروني التالي:

https://www.droitarabic.com/2019/01/blog-post_55.html اطلع عليه بتاريخ 2023/06/26 على الساعة 19:00

[9] – منديل، أسعد فاضل، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية العراق، المجلد 2014، العدد 21 (31 ديسمبر/كانون الأول 2014)، ص. 100-129، ص 30، مقال منشور على الموقع:

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-543038-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

[10] د ناصر بن زيد بن ناصر بن داوود حوسبة التقاضي "المحكمة الالكترونية مقالة موجودة على موقع مركز الدراسات القضائية التخصصي يمكن الوصول إليها من خلال الرابط الاتي: www.,cojess..com اطلع عليه بتاريخ 2023/06/28 على الساعة 20:00

[11] – الغانم، مرجع سابق، ص16 و19.

[12] – صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق ص 7.

[13] – عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية –دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص 16.

[14] عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية –دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق ص 19.

[15] – عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية –دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق ص 24

[16] – صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق ص 7و22

[17] – منديل، أسعد فاضل، مرجع سابق، ص: 40

[18] – صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق ص 22و25

[19] – ظهير شريف رقم 1-07-129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428(30 نوفمبر 2007 (بتنفيذ القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

[20] – القانون الجنائي المغربي، المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات. صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم197-03-1 بتاريخ16رمضان1424 الموافق ل11نونبر 2003.

[21]– ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[22] – يتعلق الأمر بالقانون رقم 07.03 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات الصادر في 11 نونبر 2003. هذا القانون يحتوي على تسعة فصول ألحقها المشرع بالفصل 607 من القانون الجنائي (من الفصل 3-607 إلى الفصل 11-607).

[23] – مشروع ميد للعدالة الثالث لسنة 2015.

[24] – صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق ص 38.

[25] – للمزيد من المعلومات الاطلاع على الموقع الالكتروني لوزارة العدل https://www.mahakim.ma/?Page=Acceuil اطلع عليه بتاريخ 08/06/2023 على الساعة 18H00.

[26] – عمر رحيم، الخدمات الالكترونية للإدارة القضائية: "مخرجات التحول الرقمي"، عرض قدم كتكوين بالمعهد العالي للقضاء، عرض غير منشور.

[27] – Guide de déploiement à l'usage des responsables et du personnel des juridictions ministère de le justice 2009(document interne) sans mention de lieu et maison d'édition .

[28] – البطاقة الوصفية للمشروع: وثائق مشروع برنامج تحديث محاكم المملكة المغربية الممول من طرف الاتحاد الأوربي في إطار مشروع ميدا2

[29]– نادية جمال أبو طالب، مرجع سابق ص.78.

[30]– عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية –دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص 19 و42.

[31]– منديل، أسعد فاضل، مرجع سابق، ص 10.

[32]– نادية جمال أبو طالب، مرجع سابق ص81

[33] – عصماني، ليلى. 2016. نظام التقاضي الإلكتروني: آلية لإنجاح الخطط التنموية .مجلة المفكر،مجلد. 2016، ع. 13، بتاريخ 28فبراير 2016 ص. 215-225.

مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/11/1/62437 اطلع عليه بتاريخ: 14/06/2023 على الساعة: 17H00

[34] – د.عمارة عبد الحميد – أستاذ محاضر أ، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، التقاضي الاكتروني عن بعد "دراسة مقارنة"، مقال منشور بمجلة الطريق التربوي والعلوم الاجتماعية، بتاريخ 12 نونبر2018، اطلع عليه على الموقع الالكتروني التالي بتاريخ14/06/2023 على الساعة 18H30: http://www.ressjournal.com/Makaleler/1899918401_19.pdf

[35] – أمير فرج يوسف، المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الالكتروني، دار النشر، المكتب العربي الحديث، بتاريخ 01/01/2013

[36] – بنار مراد، التقاضي عبر الوسائط الالكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمال، العدد 17، مارس2018، ص73 .

[37] – عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية –دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص 161_162 .